## الفصل الأول: ماهية النقود

### تمهيد

تطور الانسان عبر التاريخ محاولا البقاء مستعينا بما يملك ومتفاعلا مع ظروفه، فقد واجه صعوبات كثيرة في تلبية حاجيات الاسرة أو المجموعة من السلع لذا كان دائم التعامل مع الصعاب، وفي كل مرحلة يعمل على إيجاد الحل. وبدأ في اكتشاف أسباب الحياة، وكيف يحسن متطلبات حياته، بداية من الشكل البدائي وظهور التجمعات والمهن والتخصص وصولا إلى الثورة الصناعية التي حملت معها تغيرات جذرية في حياة الانسان، وكانت النقود من أهم ابتكارات الانسان.

### المطلب الأول: اقتصاد المقايضة واقتصاد النقود

قبل ابتكار النقود، مثلت قدرة الفرد على إنتاج سلع وتوفير خدمات للآخرين السبيل الذي يفسح المجال أمامه لمقايضتها مقابل سلع وخدمات يحتاجها ولكنها متوفرة لدي الأخرين، وهذا ما يطلق عليه باقتصاد المبادلة أو المقايضة.

**أولا: اقتصاد المبادلة أو المقايضة** : قبل أن يبتكر الأنسان النقود، اضطر لاستخدام السلع والخدمات كأدوات لاستبدالها مقابل سلع وخدمات تكون بحوزة الأخرين, لذلك فإن قدرته على اقتناء ما لدى الجانب الأخر كان يعتمد على ما لديه من سلع وخدمات يقبل بها الطرف الأخر وذلك نتيجة لعدم وجود أداة وسيطة كالنقود في الوقت الحاضر وبناء عليه يمكننا تعريف المقايضة على أنها : عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى أو خدمات مقابل خدمات أخرى أو أي توليفة من سلع وخدمات لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الأن وهو النقود. وترتكز أهم سلبيات المقايضة في ما يلي:

1. احتمال عدم توافق الرغبات.

2. احتمال تلف وتناقص قيم السلع.
3. وجود تكاليف نظير تخزين السلع.
4. الحاجة إلى معلومات وبيانات عن اسعار السلع.
5. الحاجة إلى التنقل بين الأسواق ، الأمر الذي يترتب عليه ضياع الوقت والجهد
6. صعوبة تجزئة السلع والخدمات.

**ثانيا: اقتصاد النقود**

بتطور المجتمعات أصبحت المقايضة لا تلبي حاجيات الانسان، فهي كثيرة العيوب خاصة فيما يخص صعوبة تناسب الرغبات، فقد ساهمت السلبيات التي عرفها نظام المقايضة في حث الإنسان على البحث عن بدائل، وانتهى به المطاف عند ابتكار النقود واستخدامها كأداة وسيطة للتبادل، وبدأت عملية الشراء والبيع،

حتى يقبل الأفراد ببديل عن المقايضة، فإنه لا بد أن يكون البديل قادر على التقليل من سلبيات اقتصاد المبادلة أو أنه يوفر وضعاً تكون الإيجابيات الناتجة عن القبول به أفضل منها في اقتصاد المبادلة أو المقايضة. فخلال فترات استخدم الإنسان فيها الذهب أو الفضة ومعادن وسلع أخرى لتقوم ببعض هذه المهام التي تقوم بها النقود حالياً، إذ كانت لها قيمة تبادلية إلى جانب قيمتها كسلعة، وهو ما يعرف بالنقود السلعية فعلى سبيل المثال استخدم الصوف والماشية والملح والمحاصيل الزراعية والذهب والفضة كأدوات للتبادل إلى جانب استخداماتها الاستهلاكية الأخرى الا أن قيمتها لكلا الطرفين قد تختلف. أما النقود المستخدمة حالياً، فيطلق عليها النقد بأمر الحكومة " حيث أن القيمة النقدية لهذه الأداة أكبر من قيمتها السوقية كسلعة، ولا تتعهد الحكومة بتحويلها إلى أي شيء، بل تكتسب أهميتها من قبول الناس لها.

يعتبر القمح نقدا إذا كان هو الوسيط في التبادل بين سلعتين، وكذلك الأمر بالنسبة للسلع الأخرى، فالفرق بين المقايضة نظام النقود هو دخول السلع كوسيط للتبادل بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون مخزن للقيمة، لذلك حاولت المجتمعات اختيار السلع التي لا تفسد بسرعة ويمكن تجزئتها سنتطرق إلى عيوب المقايضة عند الحديث على خصائص النقود بالتفصيل.

**المطلب الثاني: تعريف النقود**

اختلفت النقود من خلال وظائفها كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة فالكلاسيك مثل ساي يعتبرونها مجرد عربة لنقل القيم، بالنسبة للكينزيين فالنقود ليست محايدة بل تؤثر على الإنتاج، أما فريدمان فيرى أن النقود في الأجل الطويل ستؤثر على التضخم، وأي شيء يؤدي وظيفة، كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة، ويكون ذا سيولة مرتفعة جدا يعد نقودا" وعرفت النقود بأنها :"المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته"، وهو تعريف يركز على الجانب القانوني للنقود، فالعملة تعتبر نقودا وكذا الودائع تحت الطلب تعتبر نقودا في حين لا تعتبر الودائع لأجل نقودا لأنها غير مقبولة كوسيط للتبادل.

وهذه بعض التعاريف التي تظهر الاختلاف بين الاقتصاديين:

- أي شيء يؤدي وظيفة كوسيط للتبادل، ومعيار للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة ويكون ذا سيولة مرتفعة جدا يعد نقودا.
- كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون.

- النقود هي الثروة وتشمل العملة والأوراق المالية والسندات.

مما سبق، فإن شكل النقود مرتبط بالتطور الاقتصادي والتقني الذي يحدد درجة السيولة المطلوبة فيها، وعلى العموم فالنقود هي كل شيء يلقى قبولا عاما كمقياس للقيم ووسيط في التبادل ومستقر في قيمته.

**لمطلب الثالث: وظائف النقود**

تعتبر النقود قوة شرائية عامة، وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بالوظائف التقليدية، وقد أبرز الفكر الاقتصادي بيان النقود ووظائفها بشكل واسع. لكن يبقى الاختلاف في سبب ظهورها، وليس من السهل الحكم على ذلك.

**أولا: الوظائف الأصلية للنقود**

وهي الوظائف التي تعتبر لصيقة بالنقود، ويؤكد كروغمان "أن فهم النقود الدولية يتطلب فهم الوظائف الثلاثة، وسيط للتبادل، مخزن للقيمة، وكونها وحدة حساب"، فلا يمكن معرفة النقد دون ربطه بها.

**1) النقود وسيط في التبادل**

أقدم وظيفة للنقود وبها تم التغلب ولو جزئيا على صعوبات المقايضة حيث انفصلت عمليتي البيع والشراء، ودخلت النقود كأحد البديلين في كل صفقة على حدة فأصبح من يقدم النقود يسمى مشتريا، ومن يتقاضاها مقابل ما يعرضه من سلع وخدمات يسمى بائعا، وتسمى هذه النقود المقدمة ثمنا، ويشترط لهذه الوظيفة الشرط الأساسي لقيام النقود وهو تمتعها بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع

**2) النقود مقياسا للقيم**

تستخدم النقود لقياس جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد، وقد ساعد استخدام وحدة حساب موحدة كل من البائعين والمشترين على تحديد كمياتها وأنواعها واتسع مجال التخصص وتقسيم العمل خارج النطاق العائلي الضيق، "فالنقود وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات، إذ في مرحلة المقايضة كان من الصعب معرفة قيمة كل سلعة بالنسبة لغيرها من السلع و الخدمات فهي تؤدي في قياس السلع الاقتصادية مما يؤديه المتر في قياس المسافات، والكيلوغرام في قياس الأوزان وهكذا، وما دامت أدوات القياس هذه تمتاز بالثبات وتغيرها يؤدي إلى الفوضى في القياسات، فان النقود يجب أن تتسم بالثبات –ولو نسبيا– وتفقد دورها وقوتها كلما فقدت ثباتها، ولهذا يقول ابن القيم "الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض"، ويرى بعض الباحثين أن النقود تؤدي وظيفتها كوحدة للتحاسب كوظيفة ثانوية مشتقة من وظيفتها الأساسية، وهي كونها مقياسا للقيمة، وبذلك يسَّرت حسابات التكاليف للمشروعات وكل ما يتصل بالإنتاج من حسابات أخرى وكذلك لتوزيع الأرباح كما تسهل مسك الدفاتر، فتغني النظام المحاسبي عن تسجيل قيود بكميات لا محدودة من السلع، وحتى تؤدي النقود هذه الوظيفة بكفاءة لا بد أن تتمتع باستقرار قيمتها نسبيا، وأنها وحدات محددة ومتجانسة

**ثانيا: الوظائف المشتقة للنقود**

وهي وظائف تكون امتدادا للوظائف الأصلية وتتمثل في:

**1: النقود مستودع للقيمة**

وهي امتداد للوظيفة الأولى أي وسيط للتبادل وعندما يحصل الفرد على أرصدة نقدية نتيجة لعمليات التبادل، فقد يستعمل هذه الأرصدة مباشرة في شراء السلع والخدمات، وقد يدخر جزءا منها بغرض استخدامها في المستقبل، فالنقود قامت هنا بوظيفة تخزين قيمة هذه السلع ولكن لا تقوم هذه النقود وحدها بهذه الوظيفة فهناك أدوات أخرى تضطلع بهذه المهمة غير

أنها ليست بدرجة سيولة النقود التي يمكن استعمالها في أي وقت، ومن هذه الأدوات : الأوراق المالية، والأصول الثابتة كالأراضي و المنازل وغيرها.

وحتى تقوم النقود بوظيفة مستودع القيمة لا بد من توفر شرطين، الأول أن لا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن والثاني قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.

**2 النقود أداة للمدفوعات الآجلة**

تعد هذه الوظيفة مشتقة من وظيفة كون النقود مقياسا للقيم الحاضرة، فاستخدمت بذلك معيارا للمدفوعات الآجلة، وهي هنا تقيس المدفوعات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل، والمدفوعات الآجلة تتقرر في المستقبل، أي أن هذه الوظيفة ترتكز على صفة القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود في المستقبل، ومما يشترط في النقود أن تظل محتفظة بثبات نسبي في قوتها الشرائية وهي قيمتها مقدرة بالسلع والخدمات، وغياب هذا الشرط سيؤدي إلى إحجام الأفراد على قبول التعامل خوفا من الخسارة المترتبة عن انخفاض قيمة النقود ، وتعد النقود معيارا رديئا للقيمة في حالة تدهور قيمتها.

**المطلب الرابع: خصائص النقود**

تتميز النقود بعدة خصائص مما جعلها تختلف عن بقية السلع الأخرى وأهم هذه الخصائص هي:

1-للنقود قوة شرائية كامنة فيها بحيث يمكن لحاملها أن يكتسب أو يحوز على سلع وخدمات في أي وقت، وتستمد هذه القوة من القبول العام الذي تلاقيه من جميع أفراد المجتمع وهي كونها أداة إجبارية أي أن البائع أو الدائن لا يستطيع رفض ثمن الشراء أو التسديد و لا يمكن أن يعتبر أن هذا غير مقبول، و بالتالي فإن القانون جاء لتكريس القيمة الإجبارية للنقد.

2-النقود هي السيولة الكاملة، فتتميز سيولتها بالسهولة والملائمة في التحويل و بدون خسارة أثناء تحويلها أي بدون تكلفة تذكر و تعتبر هاتين الخاصيتين من الصفات الأصلية للنقد.

و هناك صفات ثانوية تكمن في جوهر الشئ المستخدم كنقود وهي صفات تسهل أداء النقود للوظائف التي ذكرناها، و هذه الصفات يمكن أن نستخرجها من صعوبات المقايضة و هي:

**أ-سهولة الحمل والنقل:**

كان من صعوبات المقايضة أن الفرد المتبادل يكون أحيانا مضطرا إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها ونقلها و تخزينها و بفضل اختراع النقود أصبح بالإمكان حمل و نقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات و يتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان و زمان، وهو نقيض ما لو كانت النقود مصنوعة من سلعة أخرى مثل ما هو الأمر في مرحلة المقايضة، فإن الأفراد سوف يعانون من نقلها و حملها، كما تكون هذه السلع أيضا كبيرة الحجم، أما النقود الآن فهي صغيرة الحجم كبيرة القيمة.

**ب-التجانس :**

يشترط في النقد أيضا بأن يؤدي وظائفه بشكل جيد أن يكون متجانسا و هذا يعني أن وحدات النقد متماثلة و تكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى ولا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على أخرى، أي أنه عندما يقرض شخص مبلغا من النقود لشخص آخر فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها ولكنه يقبل ردها بالمثل كما يفضل أن تتماثل وحدات النقد في سمكها وشكلها وفي النقوش المرسومة عليها حتى يسهل التعرف عليها و يصبح مستقرا في أذهان الأفراد الحاملين للنقود معدل مبادلة سلعهم بعدد معين من وحدات النقد، و عندما لا يتوفر هذا فإنه من الصعب التعرف على وحدات النقد

الجيدة، و تنخفض أهمية النقد غير المتجانس في قياس القيم و هنا تقوم صعوبة استخدام النقد كوسيط للمبادلات.

**-القابلية للتجزئة:**

لكي تؤدي النقود وظائفها في جميع الحالات و خاصة حالة تبادل السلع المنخفضة الثمن يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة مناسبة لتسهيل المعاملات الصغيرة و تغطي كل أنواع السلع الموجودة في التداول.

د-**الصلابة و صعوبة التلف:**

من الشروط الواجب توفرها في الشئ المختار كنقد هو مقاومته للتلف و يكون معمرا نسبيا لأن النقود تتداول بشكل كبير، فهي تنتقل من يد إلى أخرى أثناء عمليات التبادل، يجب أن لا يحدث عليها تغيرا كبيرا على جوهرها نتيجة انتقالها و استعمالها، ولذلك فليست كل المعادن مناسبة لأن تكون نقودا، فمثلا معدن الحديد يتعرض للصدأ بسرعة، و الرصاص يتآكل بشكل سريع، و بالتالي فإن النقود التي سادت بشكل كبير هي تلك المصنوعة من المعادن المقاومة للتلف و الصدأ (كالذهب, الفضة, النيكل و النحاس).

هـ-**الندرة النسبية :**

عندما يتخذ أي شئ مختار نقدا فإن قيمته النقدية يجب أن تعادل قيمته السلعية في السوق, و لكن هذا يتأثر بعاملي العرض و الطلب لمعدل تبادله بالسلع الأخرى يعني بندرته النسبية , و بالتالي فإن النقد يجب أن يكون مصنوعا من مادة لا يتأثر سعرها بالإنخفاض و الارتفاع من لحظة لأخرى نتيجة تغير عرضها، لأن قلة عرضها يرفع من قيمتها و زيادته يخفض من قيمتها , و من ثم فإن معدلات إنتاج المعدن النفيس كالذهب لا تعرف هذه التقلبات الكبيرة، و بالتالي فلقد شاع استخدامه كنقد زمنا طويلا لأن صعوبة الحصول عليه و ندرته المتميزة لا تؤثر في الكمية المعروضة منه , و لذا فإن

السلعة المتخذة كنقد يجب أن تكون ندرتها النسبية مستقرة فلا يكون هناك إنتاج وفير منها حتى لا تنخفض قيمتها بسرعة لا يكون إنتاجها ضعيفا حتى ترتفع قيمتها بشكل كبير ويصاب الاقتصاد بالانكماش و أضاف بعض الاقتصاديين صفة المعرفة للنوع و الحجم و الشكل.

**و-أداة عامة غير محددة و ليست مخصصة :**

هذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء أو تذكرة أو بطاقة هاتف لأنه عندما يكون لدينا تذكرة سفر أو تذكرة مطعم أو بطاقة هاتف تكون لهذه الأدوات قوة شرائية , و لكنها مخصصة لغرض معين , و من ثم فهي ليست عامة و لا نهائية و بالتالي تتمتع النقود بخاصية عدم التخصيص

**ى-أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد :**

إن خاصية التعميم للنقود ليست مطلقة، فهي أداة تسديد أو شراء في مساحة معينة إقليميا لأن لكل دولة نقودها ولكن مع ظاهرة العولمة المالية يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول.

**المطلب الخامس : أنواع النقود**

تنقسم النقود إلى الأنواع التالية [1]:

**أولا: النقود السلعية**

لا أحد يستطيع أن يقطع برأي حاسم في أمر من أمور تلك الحقبة المجهولة من عمر الإنسانية، إلا أننا نستطيع أن نتحدث فيشيء من الدقة عن المعاملات في عهد الإنسان الذي عرف الزراعة واستأنس الماشية، والذي عثر على النحاس وهو يشق الأرض، فاستخدمه في تقوية عدده الخشبية والحجرية، ثم صنع منه أخيرًا ما رآه لازمًا لأغراضه الأخرى. وبديهي أن الإنسان في ذلك الوقت كان قد أدرك القليل من معاني الرزق، وكنه الثروة، ولا شك في أنه قد

[1] انظر: جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، 2007، ، ص 20.

كثرت معاملاته، ومن المحقق أنه قد تعامل بأنفع ما يملك من الأشياء، وهي عدد القتال وأدوات الفلاحة والمحاصيل الزراعية والماشية. ومن السلع النقدية ما تفرضه ظروف خاصة على بلد من البلدان كالأرز وأقراص الشاي المضغوط في سواحل الصين والهند، وكالحيتان والجلود السميكة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية.

وواقع الأمر أن العرف أو الحاجة في كل شعب كانا يقضيان عليه دائمًا بالتماس مادة نافعة أو ضرورية من المواد المتوفرة لديه، يتبادلها أفراده فيما بينهم تبادل النقود، ويرضون بها تسهيلًا لمعاملاتهم أو تحقيقًا لمنفعة تستفاد منها فتجعلها هدف الجميع

تعدّ النقود السلعية شكلًا من أشكال النقود القديمة، ويُقصد بها جميع السلع التي يمكن استخدامها لتبادلها مع السلع الأخرى إلى جانب استخداماتها الأصلية؛ كالذهب مثلًا، فالذهب كان يُستخدم في مختلف أنحاء العالم كاستخدامنا للعملات الحالية، إضافة إلى استخدامه في صناعة الحليّ، ومن أمثلتها الأخرى؛ قماش، والماشية والشاي، والقمح،

ومن الشروط الواجب توافرها في السلع لقبولها في التبادلات والصفقات كعملة ما يأتي

- القيمة عالية للسلعة.
- المتانة وعدم تعرّضها للتلف بسهولة.
- سهلة الحمل والتخزين

**ثانيا: النقود المعدنية**

لا بد إذن من الاعتماد على سلعة تجمع بين المنفعة وبين البقاء على الحوادث، ذلك هو أصل الفكرة التي أوحت إلى الناس أن يتخذوا من المعادن وسيطًا في المبادلات؛ لأن المعادن لا تحتاج إلى نفقة في حفظها، وهي فوق ذلك تتحمل عوادي الدهر، وتمتاز بسهولة نقلها من مكان إلى آخر، وأن منها الرخيص والمتوسط والنفيس، ثم أنها قابلة للتجزئة إلى أجزاء توافق مختلف الأغراض.

تم استخدام المعادن كنقود منها الذهب والفضة لما يتمتعان به من خصائص تفتقر اليها بقية المعادن الأخرى

- **المتانة والقابلية للدوام:** يختص الذهب والفضة بالقدرة على تحمل الظروف الجوية والمناخية المختلفة ولا يتعرض للتلف الذي يمكن أن يلحق بغيرهما من المعادن مثل الحديد
- **تماثل وحداتها:** الذهب والفضة يسود ثمن واحد بينهما وهو ما يبعث الثقة الكاملة لدى المتعاملين فيه فيلقي لديهم قبولاً عاماً في تداولها بينهما
- **صعوبة التزييف:** يتميز كل من الذهب والفضة بخصائص وأوصاف خارجية مثل اللون والرنة والصلابة وهذا يكفل للمتعاملين فيهما قدرة على معرفة القطع من المعدن الخالصة منها والمزيفة.
- **القابلية للتجزئة** يقبل الذهب والفضة التجزئة إلى قطع صغيرة دون إلحاق الضرر بصاحب القطعة الخاضعة للتجزئة وهذا يساعد على اشباع المنافع المختلفة على اختلاف قدرها عندما يمكن سك قطع صغيرة من هذا المعدن من أجل المبادلات ضئيلة القيمة.

**ثبات القيمة:** ثبات القيمة المتوافرة في المعدن النفيس تسمح للذهب والفضة بأن يؤديا احدى وظائف النقود وهي وظيفة اختزان وقبولهما كذلك كأداة في سداد المدفوعات المؤجلة.

**رابعاً : النقود الكتابية**

النقود الكتابية عبارة عن القيد في الحسابات التي تحتفظ بها البنوك أي أن تكون مسجلة أي مسجل عليها أسم صاحبها ويلزم لانتقال ملكيتها تغيير اسم صاحبها.

أي أنه يتداول في حالة النقود الكتابية هي القيم في الحسابات التي تحتفظ بها البنوك أو هي الودائع بتعبير آخر حيث تقوم بالكتابة أو القيد في دفاتر البنك مقام انتقال الذهب

أو الورقة النقدية من يد إلى يد ويجب إلا يفهم أن الشيكات هي النقود الكتابية. بل النقود الكتابية هي القيود في الدفاتر وإنما الشيكات ما هي إلا وسيلة لتحويل هذه النقود.

**مزايا النقود الكتابية**

1- أن هذه النقود غير قابلة للضياع أو السرقة كغيرها من أنواع النقود الأخرى

2- أن هذه النقود يمكن نقلها من مكان إلى آخر مهما بعدت المسافة

3- أن هذه النقود يمكن استخدامها مهما كبرت قيمتها لسداد دين معين في أقل وقت ممكن

4- يشترك أن يكون هناك كمية من النقود الورقية في خزينة البنك تعادل القيود في الدفاتر وذلك لمواجهة متطلبات الأفراد في أي وقت

**خامسا: النقود الإلكترونية:**

يعرف البنك المركزي الأوربي الدفع الالكتروني بأنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية. وتتم عملية الدفع من خلال مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان . وفي هذا الإطار نتحدث عن البطاقات الالكترونية بمختلف أنواعها وعن النقد الافتراضي وعن الشيك الالكتروني وأوامر الدفع أو التحويل الإلكترونية. وبسبب تنوع هذه الوسائل واختلاف طبائعها أضحى من الصعب تقديم تعريف موحد للنقد الالكتروني.، استخدمت الادبيات الاقتصادية العديد من المفردات للتعبير عن النقود الالكترونية منها النقود الرقمية، العملة الرقمية وكذا النقدية الالكترونية يمكن تعريفها بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مسبقا وغير مرتبطة بحساب بنكي، يعرف البعض النقود الالكترونية بأنها عبارة عن القيمة المخزونة او وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً تكون فيها الأموال مسجلة او القيمة متوفرة ومخزونة على جهاز الكتروني في حيازة المستهلك. وعرفت أيضا بأنها البديل الرقمي للأوراق النقدية والعملات المعدنية. ويركز هذا التعريف على الوظيفة التي تؤديها النقود الالكترونية. هذا وقد

حاولت التجمعات الاقتصادية الدولية وضع تعريف محدد للنقود الالكترونية وأصدرت توصيات تتضمن مثل هذا التعريف. وبهذا الصدد فقد عرف المصرف المركزي الأوربي النقود الالكترونية بأنها القيمة النقدية المخزنة الكترونياً على أداة تقنية كثيرة الاستعمال في وسائل الدفع وتحضى بقبول واسع من غير من أصدرها من دون ربطها بحسابات مصرفية. وتتميز بأنها

- **قيمة نقدية** أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالي.
- **مخزنة على وسيلة إلكترونية** وتعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك. وهذا العنصر هو ما يميز النقود الإلكترونية عن النقود القانونية والائتمانية، التي تعد وحدات نقدية مصكوكة أو مطبوعة، ووفي الواقع فإنه يتم دفع مثل هذه البطاقات مسبقا، وشرائها من المؤسسات التي أصدرتها وهكذا فإنه يطلق عليها البطاقات سابقة الدفع.

**وسيلة لتحقيق الأغراض المختلفة** يجب أن تكون النقود صالحة للوفاء جميع الالتزامات والأغراض لأن النقود إذا اقتصرت وظيفتها على أداء غرض واحد فقط لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية.